المحاضرة الثامنة: آليات صناعة المصطلح 2: الاقتراض

لا مراء في أنّ التقاطعات المعرفية والثقافية بين الأمم والشعوب المختلفة قد أفرزت ألوانا وأصنافا من التمازج اللغوي؛ والذي لا ينكره التاريخ المترصّد لمنجزات الحقب الزمنية قديمها وحديثها معا.

وما دامت اللغة ركيزة تواصلية تفاعلية داخل المجتمع القومي، وممتدة أواصرها إلى المجتمعات العالمية الأخرى؛ فإنّها شكّلت فضاء خصبا واسعا لدى الباحثين في الميادين العلمية المختلفة؛ إذ قلّبوا أركانها وحدّدوا تشكيلاتها ومواصفاتها؛ ورأوا أنّ النظر في تفاعلية اللغات واندماجها معا مبحثا مشروعا لتقصّي خلفياتها وآثارها على اللغات القومية المنصهرة مع اللغات الدخيلة عليها.

عليه، فإنّ القضية المحورية في ظلّ المؤشرات المعرفية السابقة متعلّقة بمسمّى (الاقتراض)؛ فهي ليست بالجديدة المستحدثة في الزمن الراهن؛ إذ تولّدت في عصور قديمة، وتدخل ضمن ثنائية (التأثير والتأثّر) فيرى بعض الباحثين أنّ مسألة "التأثر والتأثير بين اللغات قانون اجتماعي إنساني، وإنّ اقتراض بعض اللغات من بعض ظاهرة إنسانية أقام عليها فقهاء اللغة المحدثون أدلّة لا تحصى" [1]. كما يمكن التنويه أيضا إلى أنّ الكلمات الجديدة "لا تطرد القديمة دائما؛ فالذهن يروّض نفسه على وجود المترادفات والمتماثلات، ويوزّعها على وجه العموم على استعمالات مختلفة، ذلك لأنّ الحياة تشجّع على تغيّر المفردات، لأنّها تضاعف الأسباب التي تؤثّر في الكلمات، فالعلاقات الاجتماعية والصناعات والعدد المتنوّعة تعمل على تغيّر المفردات، وتقضي على الكلمات القديمة، أو تحوّر معناها وتتطلّب خلق كلمات جديدة" [2].

---

[1] سميح أبو مغلي، تعريب الألفاظ والمصطلحات وأثره في اللغة والأدب، دار البداية، عمان، الأردن، ط1، 2011، ص17.

[2] رمضان عبد التواب، التطور اللغوي: مظاهره وعلله وقوانينه، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط3، 1997، ص16.

ولقد انشغل علماء العربية القدامى بظاهرة (الاقتراض)، وأفاضوا في بحثها تحت عنوان (المعرّب والدخيل)، إذ عدّو "في باب (الدخيل) كلّ كلمة أجنبية دخلت العربية، ولم تندمج في بنيتها بل ظلّت محافظة على خصائصها الصوتية والصرفية..." [3].

كما عدّ الاقتراض –أو التعريب كمسمّى رديف– "من وسائل نمو اللغة ورفد العلوم المستحدثة بمصطلحات دقيقة ولكن يجب أن لا يتوسّع فيه؛ لئلا يطغى الدخيل على اللغة العربية. ولذلك رأى المعتدلون أن يكون التعريب في الأعلام وأسماء الأجناس وبعض المصطلحات التي يصعب وضع مقابل عربي لها" [4].

وبخصوص مفهمته التعريفية، فإنّه يتحّدد عبر كونه «نقل اللفظ من العجمة إلى العربية» [5]. كما يعرّف في (المعجم الوسيط) على أنّه «صبغ الكلمة بصبغة عربية عند نقلها بلفظها الأجنبي إلى اللغة العربية» [6].

كما تعرضت الباحثة (نجاة عبد العزيز المطوع) إلى التعريب في مقالها النقدي الموسوم بـ(آفاق الترجمة والتعريب)، ورأت تعريفه منحصرا في "نقل الكلمات أو المصطلحات العلمية من لغة أجنبية إلى اللغة العربية، مع تحويرها نطقا لتلائم النطق العربي" [7].

ولقد اجتهد الباحث (حافظ إسماعيلي علوي) في بسط الخلاصات الدلالية لمسمّى (التعريب) في الثقافة العربية؛ إذ حصره في المضامين [8] الآتية:

1- هو عند العرب اقتراب، وعمل على إصهار المقترب ليصبح من صميم النظام العربي.

---

[3] يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص87.

[4] أحمد مطلوب، بحوث مصطلحية، منشورات المجمع العلمي، بغداد، العراق، (د.ط)، 2006، ص27.

[5] المرجع نفسه، ص25

[6] ابراهيم مصطفى وآخرون، المعجم الوسيط، مادة (عرب)، ص591.

[7] نجاة عبد العزيز المطوع، آفاق الترجمة والتعريب، عالم الفكر، الكويت، مج19، ع4، جانفي– فيفري– مارس، 1989، ص6.

[8] حافظ إسماعيلي علوي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة: دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقي وإشكالاته، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت لبنان، ط1، 2009 ص84.

2- في معناه اللساني الاجتماعي (Sociolinguistique) قد يعني إحلال اللغة العربية محلّ لغة أخرى غير العربية (وهذا يدخل في إطار التخطيط اللغوي وخطط التدخّل).

3- تهيئة اللغة وتنميتها وتطويعها لتصير بنظامها قادرة على أن تقوم بالوظائف التعبيرية التي تقوم بها لغات أخرى.

4- نقل النصوص أو مصطلحات من لغة غير عربية إلى اللغة العربية، وهذا ضرب من الترجمة. ويدخل في هذا الباب أيضا تعريب الأدوات التكنولوجية كالبرامج الحاسوبية، مثلا لتصير قابلة لاستقبال العربية.

5- إدخال اللغة العربية في قطاع تهيمن فيه اللغة الأجنبية دون أن يكون للعربية حظ في هذا المحيط. فيجعل العربية حاضرة إلى جانب لغات أخرى لا شك أنه يدخل ضمن تحسين مكانتها وتطوير نشرها.

ولعلّ الحرص على إزاحة العجمة والرطانة عن المصطلح الوافد إلى اللغة العربية عبر آلية التعريب والحفاظ على إشراقة مفردات اللغة، ونقائها من شتى ألوان الدخيل المجتلب قد دعا (أحمد مطلوب) إلى الحثّ على الحيطة من "الأخذ بالتعريب إلا عند الضرورة القصوى، لأن فتح الباب أمامه يعني إشاعة الدخيل والقضاء على فاعلية اللغة العربية، ولم ينزع العرب إلى التعريب إلا مكرهين" [9] .

كما عرّج الناقد ذاته إلى مبدأ محاكمة المصطلح المعرّب كي لا يجعل من مسألته رجراجة عبر مبادئ حدّدها له لتثبت براءته، ويعتدّ به في القاموس اللغوي العربي؛ وذلك عبر إرساء مقاييس تتلخص معالمها في النقاط الأربع [10] الآتية :

1- الاقتصاد في التعريب.

2- أن يكون المعرب على وزن عربي من الأوزان القياسية أو السماعية.

3- أن يلاءم جرس المعرب الذوق العربي وجرس اللفظ العربي.

4- أن لا يكون نافرا عما تألفه اللغة العربية.

---

[9] يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص89.

[10] المرجع نفسه، ص89.

وما دام التعريب آلية مصطلحية مهمة في الحقل المصطلحي، فقد دافع عنه بعض الباحثين ومن بين أولئك (مبارك ربيع) ، الذي ذهب إلى أنه "لا خوف على العربية من الأجنبي الدخيل بل إنّ اللغة تكون حية بمقدار ما فيها من الأجنبي والدخيل، وبقدر ما تستطيع تمثّله" [11]. كما نجد طرحا نقديا متعاضدا معه، والمتمثّل في مقولة (يعقوب صروف)؛ والذي لا يرى أثرا سلبيا للفعل الاقتراضي من لغة الآخر الأجنبي، ما دام المصطلح قد شاع داخل الفضاء التواصلي؛ فنراه قائلا في هذا الشأن: «إلا أنّني غير راض عن اهتمام بعض الأعضاء بالترجمة؛ حيث لا موجب لها؛ أي ترجمة بعض الأسماء الافرنجية التي لا مرادف لها عندنا. بالله ما فائدة اللغة من ترك كلمة افرنجية شاعت بيننا والتفتيش عن كلمة قديمة حوشية، يحتمل أن لا يؤدي معناها معنى اللفظة الافرنجية» [12].

بهذا، فإنّ انتصار الناقد للملفوظات المقترضة الشائعة –باعتبارها مطلبا عصرانيا ينأى عن الاستنجاد بالألفاظ العربية التراثية وابتعاثها– قد لا يكون المنحى السليم القويم لدى بعضهم، أمثال (أنيس سلوم) والذي نبّه إلى مخاطر إشاعة اللفظ المقترض الأعجمي في اللغة العربية؛ فلو "استعملنا كلّ كلمة جديدة لا مرادف لها عندنا بلفظها الموضوع لها في لسان واضعيها؛ أصبحت لغتنا خليطا من العربية واللغات الغربية، فتشوّهت محاسنها البديعة، وانحطّت منزلتها الرفيعة، وإذا دام النقل إليها بهذه الطريقة؛ ازدادت فيها الكلمات الأعجمية بازدياد المكتشفات العلمية، والمصطلحات الفنية والتجارية والصناعية والسياسية وغيرها على توالي الأيام والسنين حتّى تغلّبت عليها، وكان ذلك مدعاة إلى سقوطها ولحاقها بلغة الغابرين، فلا يبقى منها إلا ما حفظته الخزائن من كتب الأوّلين» [13].

وبعد استعراضنا لقضية الاقتراض؛ –باعتبارها ميكانيزما مهمة في إثراء المعجم المصطلحي العربي– وبالرغم من تلك المشادات النقدية بين المؤيّدين لتفعيلها، ونظرائهم المعارضين المناوئين لها، فإنّها نخلص إلى أنّها تظلّ وسيلة أساسة في التثاقف مع المعجم الغربي؛ وخاصة أنّ المادة المصطلحية الأجنبية تخضع للأبنية الصرفية العربية، وحدّد لها المتخصّصون شروطا لإقامتها داخل الحقل اللساني العربي.

---

[11] يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص89.

[12] مصطفى طاهر الحيادرة، من قضايا المصطلح اللغوي العربي، ج1، ص99-100.

[13] المرجع نفسه، ص101.